فيروس كورونا (كوفيد-19) وتأثيره على الأمن الغذائي وسُبُل العيش

لمحة عامّة سريعة حول الوضع الحالي والأثر المرتقب على: سُبُل العيش والأمن الغذائي والتغذية

تُشكِّل سُبُل العيش موردًا حيويًا لكسب الرزق. وهي تشمل قدرات الأفراد والأصول والأنشطة اللازمة لتأمين مستلزمات الحياة. إنَّ أزمة كوفيد-19 تُعتبَر أزمة تتعلّق بالصحّة العامّة في المقام الأوّل، غير أنَّ الصدمات والضغوطات الناجمة عنها في مختلف أنحاء العالم سوف تؤثّر بصورة أكبر على الاقتصاد العالمي على المدى الطويل كما هو متوقّع، الأمر الذي سيؤدّي إلى اضطراباتٍ اجتماعية-اقتصادية على صعيد العالم، ولن يحدّ ذلك من رفاه الناس وسُبُل عيشهم فحسب، لا بل سيُضعِف الشبكات الاجتماعية والأسواق والأمن الغذائي الذي تعتمد عليه الحياة. فالأرواح وسُبُل العيش على حدّ سواء معرّضة للخطر من جرّاء هذه الجائحة.

وبمعزلٍ عن تقييم الأزمة، تؤثّر الإجراءات الحالية بالفعل على الفئات الأكثر معاناةً من انعدام الأمن الاقتصادي والغذائي. فبسبب قلّة الموارد وعدم إمكانية الوصول إلى الحماية الاجتماعية أو شبكات الأمان، يُواجِه هؤلاء الأشخاص خطر الوقوع في الفقر المدقع نظرًا إلى عدم قدرتهم على التأقلم مع فقدان الدخل.

قد تترتّب على إجراءات الحجر الصحّي والحظر والقيود المفروضة على حركة البضائع والأفراد، تداعياتٌ اجتماعية-اقتصادية هامّة تنعكس على سُبُل عيش الأشخاص. وعلى الرغم من أنَّ هذه القيود ضرورية للحدّ من انتشار المرض، إلَّا أنَّها غالبًا ما تؤدّي إلى تعطيل السلاسل التجارية وعرقلة تجارة المنتجات الزراعية وغير الزراعية، كما قد تؤثّر بشكل ملحوظ على الفئات التي تعتمد عليها لتأمين سُبُل عيشها وغذائها وأمنها الغذائي.

الاختصارات

شبكة التعلّم الإيجابي للمساءلة والأداء	ALNAP
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	ESA
الأمن الغذائي وسُبُل العيش	FSL
مكتب العمل الدولي	ILO
التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي	IPC
منظّمات غير حكومية	NGOS
الأمم المتّحدة	UN
غرب ووسط أفريقيا	WCA

الوضع الحالي والأثر المرتقب – قطاع سُبُل العيش والأمن الغذائي	
الآثار الفورية	**الآثار على المدى المتوسّط/البعيد** *تستند هذه المعلومات إلى سيناريو مبنيّ على الدروس المستخلصة من أزمات سابقة، مثل أزمة إيبولا، ودراسات تحليلية أجرتها وكالات تابعة للأمم المتّحدة، مثل مكتب العمل الدولي وبرنامج الأغذية العالمي.*
السياق: يكدح حوالى مليارَيْ شخص – أي 61% من السكّان العاملين في العالم – في الاقتصاد غير الرسمي، ولا يملكون سوى موارد قليلة لحمايتهم في حال لم يستطيعوا الذهاب إلى العمل، أو يفتقرون تمامًا إلى أيّ موارد. فإجازاتهم المرضية غير مدفوعة الأجر عادةً، كما أنّهم لا يتمتّعون بالضمان الصحّي وقد لا يكونون مؤهّلين للاستفادة من إعانات الحكومة المُقدَّمة إلى العاملين المسرّحين مؤقّتًا. وقد يكون الوضع حرجًا بشكل خاصّ في أفريقيا، حيث تتّخذ 86% من الوظائف طابعًا غير رسميّ، بحسب مكتب العمل الدولي[1].	***على الرغم من أنّ مسار تطوّر الأزمة ما زال غير واضح، إلّا أنّ الإجراءات المتّخذة سوف تؤثّر على سُبُل عيش الفئات الأكثر ضعفًا وعلى أمنها الغذائي على المدى البعيد، إذ ليست لديها القدرة على التأقلم مع الوضع. وسَبَق أن أشارَ المحلّلون إلى أنّ التداعيات الاقتصادية قد تكون أكثر دمارًا من المرض نفسه في العديد من البلدان الفقيرة.*** تُفيد تقديرات مكتب العمل الدولي أنّه في ظلّ السيناريوهَيْن المتوسّط والأقصى، سوف يزيد عدد العمّال الفقراء بنحو 20.1 مليون إلى 35.0 مليون شخص، مقارنةً بالعدد المُقدَّر للعام 2020 قبل أزمة كوفيد-19 (للمقارنة، أدّت الأزمة المالية العالمية في العامَيْن 2008 و2009 إلى زيادةٍ في البطالة بنحو 22 مليون شخص).
سُبُل العيش الريفية	**سُبُل العيش الريفية**
• **الإنتاج الزراعي** – **الطابع الموسمي** لدورة الإنتاج: بسبب القيود المفروضة على حركة التنقّل وإغلاق الأسواق، 1) قد يتعطّل الموسم الزراعي وقد تحدّ الأزمة من قدرة المزارع على الحصول على اللوازم الأساسية، مثل البذور أو الأسمدة أو المبيدات؛ 2) وقد يفقد العمّال الموسميون فُرَص العمل، فيخسرون بالتالي مصادر الدخل لأُسَرهم. – **الأثر الصحّي على قدرة الأسرة المعيشية على مواصلة أنشطتها:** الزرع، والحفاظ على المحاصيل، والحصاد.	يجب إيلاء اهتمام خاصّ لأثر هذه الأزمة على المناطق الريفية المتضرّرة في الأساس من الجفاف أو الفيضانات أو تفشّي الجراد، والتي كانت في طور التعافي وقد لا تكون قادرة على تحمُّل صدمة أخرى. في ما يلي أكثر الآثار شيوعًا التي أعقبت أزمات سابقة مشابهة: • **عدم قدرة المزارعين على مواصلة نشاطهم بسبب فقدان المداخيل:** قد يتعرّض قطاع الزراعة للخطر جرّاء تراجُع المبيعات وانخفاض المداخيل وزيادة الأسعار، حيث يصبح من الأصعب على المزارعين شراء البذور وزراعة محاصيلهم لموسم الحصاد التالي.

[1] https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_627189/lang--en/index.htm.

- **خسائر الدخل:** يواجه المزارعون خطر فقدان مصدر دخلهم الرئيسي إذ لا يستطيعون بيع منتجاتهم، ولا يملكون القدرة على تخزينها أو إنتاج منتجات جديدة.

- **الماشية**
  - **الأثر على الهجرة الموسمية للماشية بسبب إغلاق الحدود وتقييد حركة التنقُّل:** 1) زيادة الضغط على الموارد الطبيعية (الماء والمراعي) في المناطق حيث تُحتجَز الماشية، ما يؤثّر على قدرة مناطق الرعي على التجدّد ويؤدّي إلى نقصٍ في الأغذية الحيوانية؛ 2) خطر تفاقم النزاعات مع المزارعين المستقرّين؛ 3) خطر نشوب نزاعات جديدة أثناء البحث عن مسارات جديدة للتنقّل.
  - **خسارة المداخيل** بسبب إغلاق أسواق الماشية ومنع التجمّعات وخفض استهلاك اللحوم في ظلّ تراجع مستوى دخل الأُسَر.
- **صيد الأسماك**
  - **قدرة محدودة على تجهيز الأسماك وعدم إمكانية بيع المنتجات السمكية السريعة التلف** بسبب إغلاق الأسواق وتقييد حركة التنقُّل، ما يؤدّي إلى وقف أنشطة صيد الأسماك، وبالتالي خسارة فُرَص العمل ومصادر الدخل.
  - **يؤدّي الأثر الصحّي إلى فقدان الدخل** لأنَّ صيد الأسماك هو عملٌ قائمٌ على مهارات محدّدة، وبالتالي يصعُب على أيّ فرد من أفراد الأسرة المعيشية القيام به كبديل.

- **خفض الإنتاج بسبب تقلُّص حجم الحقول:** قد يُعزى ذلك إلى الظروف الصحّية للمزارعين (إذا كانَ يُعاني فرد أو أكثر من الأسرة من وعكة صحّية)، أو النقص في عدد العمّال المهاجرين لدعم الزراعة بسبب القيود المفروضة على حركة التنقُّل، أو عدم قدرة المزارعين على دفع الرواتب.
- **زيادة المنافسة على الوظائف الزراعية مع عودة الأشخاص من المناطق الحضرية،** ما قد يؤدّي إلى خفض الأجور وبالتالي تراجُع القدرة الشرائية، واستبعاد النساء بسبب تفضيل العمّال الرجال.
- **انخفاض الموارد المتوفّرة لسُبُل العيش في موازاة زيادة مصاريف الرعاية الصحّية.**

استراتيجيات التأقلم الضارّة المُحتمَلة:

- تغيير استهلاك الأغذية من أجل خفض التكاليف، إلى حدٍّ يؤثّر على الصحّة
- زيادة استهلاك الأغذية البرّية
- بيع أصول لا يمكن تعويضها مثل الحيوانات أو الأراضي
- ديون جديدة باهظة الكلفة
- الهجرة
- التخلّي عن الحقول

سُبُل العيش الحضرية

- **خسارة الوظائف (الموظّفين) والأعمال الحرّة (المشاريع الصغرى والصغيرة)** في قطاعات مثل الخدمات والصناعة والسياحة. وسيؤدّي غياب الحماية الاجتماعية إلى اعتماد الأشخاص إلى حدّ كبير على المساعدات الإنسانية.

- **مواصلة الأنشطة غير الرسمية مع تعرُّض الأفراد وأُسَرهم لخطر العدوى** في ظلّ غياب شبكات الأمان أو الحماية الاجتماعية أو مصادر الدخل البديلة.

سُبُل العيش الحضرية

في السياقات الحضرية، تعتمد الأُسَر المعيشية بشكل كامل على مداخيل العمل المأجور أو العمل الحرّ، كما وتعتمد على الأسواق لتغطية كافّة احتياجاتها، في حين أنَّ تكاليف المعيشة في المناطق الحضرية أعلى منها في المناطق الريفية، ويُعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى تكاليف السكن.

- **فُرَص عمل أقلّ،** سواء رسمية أو غير رسمية: زيادة المنافسة، بما في ذلك العمالة الماهرة في الوظائف التي لا تتطلّب مهارات.

التحويلات

تُشكِّل التحويلات مصدر دخل أساسي لأُسَر كثيرة في المناطق الحضرية والريفية على حدّ سواء. وبشكل عام، تتجاوز تحويلات المهاجرين المساعدات الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما ويُساهِم تدفّق التحويلات مساهمةً ملحوظة في النموّ الاقتصادي وفي مصادر دخل الأُسَر المعيشية في المناطق الحضرية والريفية على حدّ سواء.

الأثر:

- المهاجرون هم إحدى الفئات الأكثر عُرضة لخسارة وظائفهم، وبالتالي يصبحون غير قادرين على إعالة أُسَرهم في الوطن.
- محدودية إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية لتحويل المال أو تلقّيه.
- عودة المهاجرين إلى ديارهم.
- **الأثر على جودة ظروف العمل:** خفض الأجور، تقييد الضمان الاجتماعي والإعانات، ساعات العمل التعسّفية، إلخ.
- **ارتفاع البطالة لدى النساء والشباب** (الفئتان اللتان تتّصفان بمعدّلات بطالة أعلى). يتراجع الطلب على الخدمات التي قد تؤثّر على النساء بشكل خاصّ باعتبارهنّ المزوّد الرئيسي لها، مثلًا: بيع الطعام المُحضَّر مسبقًا، وخدمات الرعاية، والتجارة الصغيرة، وخدمات التجميل والعناية، إلخ.
- **ارتفاع كلفة النقل وتأثيره على حركة التنقُّل** ودخل العاملين في قطاع النقل (سائقو الأجرة، سائقو الدرّاجات النارية، إلخ.).
- **المؤسّسات الصغيرة التي تعتمد على التفاعل وجهًا لوجه** هي الأكثر عُرضة على الأرجح لخسارة الزبائن والدخل إذا كانَ السياق لا يسمح بإتمام المعاملات عبر الوسائل الإلكترونية. يُذكَر على سبيل المثال سياق فيروس إيبولا في ليبيريا، حيث *أعرب التجّار الصغار عن مخاوفهم من أن تتطلّب عملية التعافي من الديون وإعادة بناء رأس المال ما بين 6 أشهر و12 شهرًا بالنسبة إلى البائعين (شبكة التعلّم الإيجابي للمساءلة والأداء).*

استراتيجيات التأقلم الضارّة المُحتمَلة:

- إخراج الأطفال من المدارس، مع خطر أكبر على الفتيات
- زيادة عمالة الأطفال واستخدام الأطفال للتسوُّل
- هجرة بعض أفراد الأسرة المعيشية، بمن فيهم القاصرون وحدهم
- الانخراط في أنشطة غير مشروعة
- بيع أدوات منزلية وأدوات أساسية لتأمين سُبُل العيش
- عدم الاستثمار في الرعاية الصحّية والتعليم من أجل تأمين الغذاء

في المناطق الريفية والحضرية على حدّ سواء، يعتمد العمّال المهاجرون العائدون على أُسَرهم، ويشكّلون ضغطًا إضافيًا على الموارد.

الأمن الغذائي

السياق: *بدأ العام 2020 بزيادةٍ في انعدام الأمن الغذائي بسبب النزاعات، والجفاف، وغزو الجراد وغيرها من تأثيرات تغيّر المناخ، حيث يُعاني أكثر من 800 مليون شخص من نقص التغذية المزمن، ويحتاج أكثر من 100 مليون شخص إلى مساعدة غذائية منقذة للحياة، وذلك قبل أزمة كوفيد-19. وتستمرّ الاستجابات في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب ووسط أفريقيا حيث تتزايد هذه الأعداد.*

- **التوفّر:**
  - **تعطيل سلسلة التوريد**، ما يؤدّي إلى محدودية توفّر المنتجات الغذائية الأساسية في الأسواق.
  - **الشراء بدافع الهلع**، ما يؤدّي إلى نقص المنتجات الأساسية وارتفاع الأسعار.
- **إمكانية الوصول:**
  - **القيود المفروضة على حركة التنقُّل** تحُدّ من إمكانية الوصول الفعلي إلى الأسواق.
  - **تراجع القدرة الشرائية** بسبب انخفاض مداخيل الأُسَر المعيشية.
  - **ارتفاع أسعار الحبوب الأساسية بسبب تفشّي الوباء في آسيا**، ما بدأ يؤثّر على الأسعار في الأسواق المحلّية ضمن البلدان التي تعتمد على الاستيراد.
- **الاستخدام:**
  - **إعطاء الأولوية للمنتجات ذات القيمة الغذائية المتدنّية** بسبب كلفتها الميسورة.
  - **تقليل الوجبات في ظلّ تزايد الضغط الناتج عن عودة أفراد الأسرة الذين فقدوا مصادر دخلهم**، على غرار الأشخاص الذين كانوا يعملون في المُدُن وعادوا إلى القرى؛ أو الأشخاص الأكبر سنًّا لتلبية احتياجات الشباب الأساسية.
- **الاستقرار:** يُعتبَر الأمن الغذائي الأُسَري الطويل الأمد بخطر لدى جميع الفئات الضعيفة.

الأمن الغذائي

هامّ: يجب تحليل تطوُّر الوضع مع رصد أزمة الغذاء الراهنة، لأنَّ أزمة كوفيد-19 لم تأتِ في ظروف عادية بالنسبة إلى الكثير من البلدان. في هذه الحالات، ينبغي مقارنة الأثر مع سنة عادية كمرجع أساسي، وليس مع الحالة التي سبقت الأزمة مباشرةً.

الأثر:

يميل الأشخاص الأكثر فقرًا إلى إنفاق النسب الأعلى من مداخيلهم على الغذاء، ولا يملكون أيّ مدّخرات ولا يمكنهم الحصول على قروض، وقد يدفعهم ارتفاع الأسعار نحو الفقر المدقع.

تُشير الأدلّة المستمدّة من تفشّي فيروس إيبولا في غرب ووسط أفريقيا (2014-2016) إلى أنَّ الذعر والحجر الصحّي أدّيا إلى ارتفاع الجوع وسوء التغذية. كذلك، أظهرَ الارتفاع في أسعار الأغذية والأزمة الاقتصادية في العام 2008 أنَّ الفئة الأكثر معاناةً هي الأُسَر المعيشية الأكثر فقرًا، والأُسَر المعيشية التي تُعيلها إناث، والأُسَر المعيشية التي تتّصف بنسبة إعالة عالية، والعمّال غير الثابتين، وصغار التجّار.

- **المناطق الريفية:** على الرغم من أنَّ الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية يُنتِجون جزءًا من الأغذية التي يستهلكونها، إنَّما في الحقيقة، ضمن البلدان الأكثر فقرًا، حتّى المناطق الريفية تعتمد على المداخيل لضمان أمنها الغذائي، إذ إنَّ الأغذية الأساسية لا تُنتَج محلّيًا في الكثير من الأحيان، بل يتمّ شراؤها، على غرار الأرز. ولكنَّ سكّان الأرياف يميلون أكثر إلى إنتاج جزء من سلّة الأغذية، أو قد يتمتّعون بخيار الاعتماد على إنتاجهم الغذائي الخاصّ في أوقات الأزمات.
- **المناطق الحضرية:** يعتمد سكّان المناطق الحضرية بشكل كامل على الأسواق حيث يشترون الغذاء. بالتالي، فإنَّ غياب المداخيل وارتفاع الأسعار قد يُعرِّضان أمنهم الغذائي للخطر.

مثال:

تُعتبَر البلدان المُعتمِدة على الاستيراد (مثل معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) مُعرَّضة بشكل خاصّ لارتفاع الأسعار العالمية على الحبوب الأساسية. على سبيل المثال، تعتمد موريتانيا بنسبة 70% على استيراد الحبوب لاستكمال إنتاجها من الحبوب؛ وتواجه سيراليون مشاكل مرتبطة بالتضخّم منذ العام 2019، ما أدّى إلى زيادة سعر الأرز المستورد والمحلّي بأكثر من 89% و73% على التوالي، مقارنةً بمتوسّط السنوات الخمس الماضية. وقد يؤدّي وضع كوفيد-19 إلى تفاقم حالة الأمن الغذائي لـ1.3 مليون شخص يُعانون في الأساس من انعدام الأمن الغذائي الشديد في سيراليون (التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي 3) أو 4.3 مليون في زيمبابوي (التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي 3 و4).

التوفّر:

- **على المستوى الدولي:** تُشير التحاليل إلى وجود حبوب أساسية كافية عالميًا. ولكنْ، في حال كانَ تفشّي الأمراض في العالم حادًّا أو استمرَّ لفتراتٍ طويلة، فمن المرجّح أن يؤدّي ذلك إلى اختلالات كبيرة قد تحُدّ من توفّر الأغذية في الأسواق على الأمدَيْن المتوسّط والطويل، لا سيّما في ظلّ إغلاق الحدود، وتقييد حركة النقل، ووقف الأنشطة بسبب الحجر الصحّي في البلدان المورّدة، ما قد يحُدّ من توفّر المنتجات في البلدان الأخرى التي تعتمد عليها.
- **الإنتاج المحلّي:** إنَّ الأثر على الزراعة قد يطال الأسواق المحلّية، وقد ينعكس بشكل كبير لناحية توفّر الأغذية الطازجة مثل الخضار.
- **مناطق النزاع:** إنَّ الأثر السلبي على الإنتاج المحلّي قد يترافق مع تداعياتٍ وخيمة على الفئات المتضرّرة من النزاعات، لأنّها تعتمد على الإنتاج الداخلي أكثر من اعتمادها على الاستيراد.

إمكانية الوصول:

- **ستكون القيود الرئيسية مربوطة بالوصول الاقتصادي،** فبسبب انخفاض الايرادات وارتفاع الأسعار ومحدودية التوفّر، قد تتراجع إمكانية الوصول إلى المواد الغذائية الأساسية.
- **الوصول إلى الأسواق:** قد يؤدّي تقييد الحركة إلى تراجع إمكانية الوصول إلى الأسواق الأقلّ كلفةً.

الاستخدام:

- **التغيير في أنماط استهلاك الأغذية** هو إحدى أولى استراتيجيات التأقلم التي تعتمدها الأُسَر المعيشية في أوقات الشدّة: استخدام أغذية أقلّ كلفةً، وأقلّ تغذيةً وتنوُّعًا، من أجل خفض التكاليف.

أمثلة عن استراتيجيات التأقلم المرتبطة بالأغذية من أزمة إيبولا:

- خفض عدد الوجبات ونوعيتها (شبكات المعلومات الإقليمية المتكاملة، 2014/10/20).
- إنفاق نسبة أكبر من دخل الأسرة المعيشية على الغذاء (فيلق الرحمة، 2014/11/04).
- استهلاك أغذية أقلّ تفضيلًا: استبدال استهلاك الأرز بالكاسافا (برنامج الأغذية العالمي، 2014/10/29).
- تكبُّد الديون لشراء الأغذية (برنامج الأغذية العالمي، 2014/10/29).
- لجوء أفراد الأسرة الراشدين إلى التقليل من استهلاكهم للطعام لصالح أطفالهم (برنامج الأغذية العالمي، 2014/10/27).

وسيؤدّي الوضع أيضًا إلى زيادة الاعتماد على المساعدات الإنسانية التي تقدّمها المنظّمات غير الحكومية والأمم المتّحدة.

التغذية	التغذية
السياق: يواجه سكّان أفريقيا البالغ عددهم 1.2 مليار نسمة أعلى نسبة من نقص التغذية على كوكب الأرض، ما يؤثّر على أكثر من 20 في المئة من السكّان. ولقد ثَبُتَ أنَّ فيروس كوفيد-19 مُميت بشكل خاصّ بالنسبة إلى المسنّين أو الأشخاص الذين يُعانون من مشاكل صحّية مسبقة. وهذا يشمل على الأرجح الأشخاص الذين يُعانون من سوء التغذية. • **الأشخاص الذين يُعانون من سوء التغذية مُعرَّضون أكثر من غيرهم** للإصابة بالمرض، ولفترة تعافي طويلة، وحتّى الموت (أدلّة مُستمَدَّة من حالات تفشّي أمراض مُعدية أخرى). • تُمثِّل **برامج التغذية المدرسية** حوالى 50% من السعرات الحرارية اليومية بالنسبة إلى العديد من الأطفال. ومع إغلاق المدارس، توقَّفَ هذا المصدر الحيوي للغذاء.	• **ارتفاع معدّل الوفيات** بين المصابين الذين يُعانون من سوء التغذية. • **زيادة عدد الأشخاص الذين يُعانون من سوء التغذية** من بين الأفراد الذين لا يستطيعون ضمان استهلاك كمية مناسبة من الأغذية بسبب المرض وخسارة المداخيل؛ وسيؤدّي ذلك إلى زيادة الضغط على الأُسَر وعلى المرافق الصحّية. • زيادة قابلية التعرُّض لأمراض أخرى ولسوء التغذية بالنسبة إلى الذين يتعافون من كوفيد-19 بسبب **مدّة التعافي الطويلة**. تُفيد المعلومات بأنَّ الشفاء التام للمصابين قد يستغرق شهورًا عدّة، مع عواقب لاحقة لناحية عدم القدرة الكاملة على العمل، وبالتالي عدم القدرة على توفير ما يكفي من الغذاء لأنفسهم ولأُسَرهم.

- **توقّفت الأنشطة المرتبطة بالتغذية في البرامج الحالية** بسبب حظر التجمّعات والقيود المفروضة على الحركة (جلسات التوعية المجتمعية حول التغذية، وحملات الفحوصات الطبّية، والإحالات والزيارات المنزلية من العاملين في مجال الرعاية، وما إلى ذلك)، ما يُعرّض بعض الحالات لخطر الإهمال.
- **الحدّ من الوصول إلى الأغذية الطازجة وذات القيمة الغذائية العالية**، التي تُعتبَر أساسية لتعزيز الجهاز المناعي لدى الفئات المُعرَّضة للخطر.
- إنَّ الاستهلاك الغذائي غير الملائم **لأكثر من 6 أشهر** قد يؤثّر على النموّ الفكري والجسدي للأطفال.

الحماية الاجتماعية	الحماية الاجتماعية
السياق: *استطاعت شبكات الأمان الاجتماعي أن تُبعِد شبح الفقر المدقع عن حوالي 36 في المئة من الفقراء للغاية. ومع ذلك، في البلدان ذات الدخل المنخفض، لا تشمل برامج شبكات الأمان سوى فرد واحد من كلّ 5 أفراد من الفئة الأكثر فقرًا[2]. كذلك، يحصل أقلّ من 20 في المئة من الأشخاص الذين يعيشون في البلدان ذات الدخل المنخفض على حماية اجتماعية من أيّ نوع، حتّى أنَّ الذين يستفيدون من إمكانية الوصول إلى شبكات الأمان القائمة على الغذاء يُشكّلون نسبةً أقلّ من تلك المذكورة آنفًا.*	أظهَرَ تفشّي فيروس إيبولا في 2014–2016 في غرب ووسط أفريقيا أنَّ غياب إجراءات الحماية الاجتماعية في سياق الأوبئة الصحّية يؤدّي إلى تفاقم الفقر والبطالة والطابع غير الرسمي، فتنشأ حلقة مفرغة من الهشاشة المتزايدة. الهدف في أوقات الأزمات هو مساعدة الناس للتأقلم مع الوضع القائم. وسيكون أثر الأزمة مشروطًا إلى حدّ كبير بالدعم الذي يمكن أن تقدّمه الحكومات من خلال أنظمة الحماية الاجتماعية، كما وبشبكات الأمان التي تدعمها الجهات الفاعلة الإنسانية.
الاستجابة: *اعتبارًا من 3 نيسان/أبريل، قامَ 106 بلدان بطرح أو تكييف برامج خاصّة للحماية الاجتماعية وتعويض فُرَص العمل استجابةً لأزمة كوفيد–19.[3] وتجري الاستجابات في جميع المناطق، لكنّها محدودة جدًا في أفريقيا. (البنك الدولي[4]) تشمل الإجراءات الأكثر استخدامًا: التحويلات النقدية، وإعانات دعم الأجور، والإجازات المرضية المدعومة، وأشكالًا مختلفة من اشتراكات الضمان الاجتماعي المدعومة، والتأمين ضدّ البطالة.*	من المرجّح أن تُشكِّل المساعدة النقدية الاستجابة المبدئية لشبكات الأمان المستجيبة للصدمات التي تقودها الحكومات في مواجهة كوفيد–19، ما قد يُمثِّل فرصةً للتعاون وتعزيز البرامج المتبادلة. **الأثر:** إنَّ غياب الدعم الملائم والسريع والكافي للناس يُعرِّض الفئات الأكثر ضعفًا لخطر ازدياد الفقر، كما يُهدِّد بسقوط المزيد من الأشخاص الجُدُد تحت خطّ الفقر.

[2] https://www.worldbank.org/en/topic/socialprotectionandjobs/publication/the-state-of-social-safety-nets-2018.

[3] http://www.ugogentilini.net/ .

[4] Social Protection and Jobs Responses to COVID-19: A Real-Time Review of Country Measures .

الأثر:

- ***التنافس على الموارد المؤسّسية:*** *ستعتمد التغطية على تحديد أولويات التمويل من قِبل الحكومات والمؤسّسات الدولية والمنظّمات غير الحكومية الدولية. وفي حين ينصبّ التركيز على دعم الاستجابة الصحّية، لا ينبغي أن تحدُث منافسة من أجل ضمان موارد كافية للحماية الاجتماعية لأنّها ضرورية لتمكين الأفراد والأُسَر المعيشية من التأقلم مع هذه الأزمة وحماية سُبُل العيش والرفاه لجميع المتضرّرين.*
- ***تعليق البرامج الإنسانية*** *يُهدِّد الأفراد الذين يعتمدون على المساعدات الموسمية (على غرار المساعدات خلال الموسم الأعجف) أو الاستجابات الطارئة.*
- ***ارتفاع عدد الأشخاص المحتاجين إلى الدعم، ما يزيد الضغط على الموارد*** *حيث يحتاج المزيد من الأشخاص إلى الدعم من أجل البقاء.*

التحدّيات: كم، حتّى متى، إلى مَن، كيف، ...

- ***الاستهداف:*** *في معظم البلدان النامية، لا يوجد نظام رسمي للتوظيف والعمل على غرار أوروبا والولايات المتّحدة الأميركية وبعض البلدان الآسيوية، للتمكّن من تحديد الفئات المتضرّرة.*
- ***التحويلات:*** *في البلدان التي تُعاني من إمكانية وصول محدودة إلى المصارف أو النُظُم البديلة.*
- ***الأنظمة غير المستعدّة للاستجابة للصدمات.***

الموارد المتوفّرة.

- ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خطّ الفقر.
- ارتفاع أعداد الفقراء المعدمين.
- الحاجة إلى برامج جديدة أكثر كلفةً وطويلة الأمد لدعم الخروج التدريجي من الأزمة والتعافي.

لمزيدٍ من المعلومات، يُرجى زيارة مواقعنا الإلكترونية:

- https://www.livelihoodscentre.org/
- https://media.ifrc.org/ifrc/
- https://www.redcross.org.uk/